

والقادة العسكريين. إلا أن حدة التناقض فيما بين الجانبين أفضل مساعي الهاشمي، ودفعته، بالتالي، إلى اظهار انحيازه إلى جانب الوصي على العرش. وقد تجلّى ذلك باتخاذ إجراءات، هادئة في ظاهرها، ترمي إلى تشتيت القادة العسكريين، عبر نقلهم إلى مواقع متباعدة خارج العاصمة بغداد، الأمر الذي أدى، بدوره، إلى دفع أولئك القادة إلى توحيد صفوفهم والتحالف مع المفتي والكيلاي ورفاقهما من السياسة العرب، لمواجهة إجراءات رئيس الوزراء.

كان المفتي، بدوره، مستعداً لتبني فكرة التحالف، تلك، لأسباب عدّة، في مقدمتها ثلاثة، هي: إيمانه بإمكانية انتصار ألمانيا في الحرب؛ وأدراكه أن تحالف القادة العسكريين مع السياسة القوميين من شأنه تجريد الوصي على العرش ونوري السعيد من السلاح الذي قد يلجأ إليه؛ وعدم ثقته التاريخية بالبريطانيين.

بدأت خطى التحالف تأخذ مسارها المتسارع، بدءاً من ٢٨/٢/١٩٤١. كتب صلاح الدين الصباغ، في مذكراته، عن هذا التحالف، أنه «في اليوم الثامن والعشرين من شهر شباط (فبراير) ١٩٤١، اجتمع السادة مصطفى وعبد العزيز واحمد ورضوان وفرهود وجاسم وفارس. وهذه أسماء مستعارة لكرام، ليس بوسعي أن أذكر اسماءهم، لأن لهم مكانة سامية بين أرباب القوة الاجرائية والسياسية في العراق وفلسطين وسوريا، ولهم ارتباط وثيق بباقي الوطنيين من أحرار العرب في تلك الاقطار. أما العمدة وموضع الثقة، فكان مصطفى، وقد ارتبط الجيش به منذ بضع سنوات، وهو الذي كفل عبد العزيز وربط به الجيش. وكان قسّم عظيم تلاه كل واحد من المجتمعين جهرًا، يعاهد الله على أن يجعل من مضمون القسّم نبراساً يسير على هديه في كل تصرفاته، وأن يعمل بكل ما أوتي من قوة لانتقاذ البلاد العربية؛ وأن ينبذ الخلافات الناشئة عن الانانية والحزازات الشخصية؛ وأن يكون (مصطفى) ناظماً ورئيساً مطاعاً»^(٣٥).

كان «مصطفى» هو الاسم المستعار للمفتي، و«عبد العزيز» لرشيد عالي الكيلاني، و«احمد» لناجي شوكت، و«فرهود» ليونس السبعاري، و«رضوان» لصلاح الدين الصباغ، و«نجم» لفهمي سعيد، و«فارس» لحمود سلمان. وتمخّص عن اجتماعهم تشكيل لجنة، عُرفت باسم «اللجنة العربية»، واعتبر الحاج أمين المرجع الاعلى لجميع الاحزاب العربية، «وأصبحت توجيهاته إلى أعضاء اللجنة بمثابة أوامر؛ وكان القادة يعتبرونه رئيساً لهم بالفعل»^(٣٦).

راعت اللجنة العربية في عملها الاسس التالية:

○ الحفاظ على الوضع القائم، وعدم التعرّض إلى المعاهدة العراقية - البريطانية، حتى ينجلي الموقف السياسي الدولي.

○ اعطاء مجلس النواب العراقي كامل الصلاحية والحرية في اقرار صيغ التحالفات الدولية.

○ السعي إلى ابعاد السياسة المهادنين للسياسة البريطانية، وفي المقدم منهم نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت، إلى خارج العراق، بتعيينهم سفراء في لندن وواشنطن والقاهرة.

○ العمل على تحديد صلاحيات الوصي على العرش، عبدالاله، ومحاولة تعديل الدستور بشكل يضمن احلال «مجلس وصاية» بدلاً من الوصي^(٣٧).

أثار عمل اللجنة، ونشاطها، حفيظة الحكومة البريطانية ومؤيدي سياستها من العراقيين والعرب، فشهدت الشهور الأولى من سنة ١٩٤١ توتراً سياسياً لم يشهد العراق مثيلاً له من قبل. ومع